



التاريخ: 2019/05/15

جهاز الأمن الوقائي يوجه تهماً ملفقة للمواطنة الفلسطينية آلاء بشير

حتى اللحظة آلاء ممنوعة من زيارة المحامي والأهل

هناك خشية من إخضاع آلاء لتعذيب جسدي ونفسي

لليوم السادس على التوالي يستمر جهاز الأمن الوقائي في قتلية في احتجاز المواطنة الفلسطينية آلاء فهمي عبد الكريم بشير (23 عاماً) بتهم ملفقة وذلك بعد إلقاء القبض عليها من داخل أحد مساجد بلديتها أثناء تحضيرها لدروس تحفيظ القرآن الكريم خلال شهر رمضان المبارك.

وكانت قوة أمنية مكونة من 25 فرداً بزى مدني ورسمي قد داهمت مسجد عثمان بن عفان بقرية جينصافوط في قتلية الخميس 09 مايو/أيار الجاري واعتقلت المواطنة آلاء، دون إبراز إذن قضائي، ودون موافقاتها أو موافاة أسرتها بأسباب الاعتقال، ثم اقتادوها إلى مقر الأمن الوقائي وقاموا بالتحقيق معها دون حضور محامي لثلاثة أيام قبل عرضها على النيابة الأحد 12 مايو/أيار لتواجه تهماً غير منطقية كالعامل لحساب جهات أجنبية تهدف لزعزعة أمن واستقرار البلاد.

حتى اللحظة لم يُمكن محامو آلاء من زيارتها في محبسها أو الالتقاء بها على انفراد بحسب القانون، وبعد مرور ثلاثة أيام على اعتقالها عُرضت على النيابة العامة وقام وكيل النيابة بتضليل محامي الدفاع ليمنعهم من حضور التحقيق حيث تم إعطاء المحامون معلومات مغلوطة حول موعد التحقيق بينما كان التحقيق معها جار بالفعل في مقر احتجازها دون إحضارها إلى سرايا النيابة.



ونظراً لحساسية اعتقال النساء في المجتمع الفلسطيني قام جهاز الامن الوقائي على غير العادة بإصدار بيان ليبرر اعتقال آلاء ويمعن في تشويهها لكن التهم التي ساقها الجهاز كانت مثيرة للسخرية والاستهجان كونها لا تتناسب مع ظروف وقدرات آلاء .

وتشير المنظمة أن ما ارتكبه جهاز الأمن الوقائي بحق آلاء يؤكد استمرار هذا الجهاز بملاحقة النشاطات خدمة للاحتلال و يجسد الفساد داخل أجهزة أمن السلطة والنيابة العامة وانعدام سلطة القضاء الرقابية، وهذه ليست الواقعة الأولى التي تكال فيها تهماً غير منطقية لمواطنين أبرياء دون دليل، حيث سبق واعتقلت المواطنة سهى جبارة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ووجهت لها تهماً مشابهة حول التعامل مع جهات خارجية وتلقي أموال ، حيث تعرضت للتعذيب البدني والنفسي.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تُحمل رئيس الوزراء الفلسطيني محمد شتية مسؤولية سلامة آلاء بشير، وتطالبه بإطلاق سراحها فوراً وفتح تحقيقات عاجلة في كافة الانتهاكات التي تعرضت لها، وإحالة المسؤولين عنها للمساءلة القانونية.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا